



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق
بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى
جمهورية ليبيريا من أجل
مشروع تمويل المجتمعات الريفية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Alessandra Zusi Bergés

القائمة بأعمال

مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2092

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Ndaya Beltchika

مديرة البرنامج القطري

شعبة أفريقيا الغربية والوسطى

رقم الهاتف: +39 06 5459 2771

البريد الإلكتروني: n.beltchika@ifad.org

Michael Hamp

أخصائي تقني رئيسي

شعبة السياسات والمشورة التقنية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2807

البريد الإلكتروني: m.hamp@ifad.org

	المحتويات
iii	خريطة منطقة المشروع
iv	موجز التمويل
1	أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القُطرية والريفية وسياق الفقر
2	باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية
2	المستند إلى النتائج
3	ثانيا- وصف المشروع
3	ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
3	باء- الهدف الإنمائي للمشروع
4	جيم- المكونات/النتائج
5	ثالثاً- تنفيذ المشروع
5	ألف- النهج
5	باء- الإطار التنظيمي
6	جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
6	دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير
7	هاء- الإشراف
7	رابعاً- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده
7	ألف- تكاليف المشروع
8	باء- تمويل المشروع
9	جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية
10	دال- الاستدامة
11	هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
11	خامساً- الاعتبارات المؤسسية
11	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
11	باء- المواءمة والتنسيق
12	جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق
12	دال- الانخراط في السياسات
12	سادساً- الوثائق القانونية والسند القانوني
13	سابعاً- التوصية

الذيول

الذييل الأول - اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذييل الثاني - الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع



جمهورية ليبيريا مشروع تمويل المجتمعات الريفية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادرة:

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المقترض:

جمهورية ليبيريا

الوكالة المنفذة:

شركة المساعدة التقنية والإشراف. وحدة المساعدة التقنية والإشراف، والمصرف المركزي الليبيري

التكلفة الكلية للمشروع:

10.86 مليون دولار أمريكي

قيمة قرض الصندوق:

4.01 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 5.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)

قيمة منحة الصندوق:

0.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)

شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:

تيسيرية للغاية: مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.75 في المائة سنويا

مساهمة المقترض:

0.54 مليون دولار أمريكي

مساهمة المستفيدين:

4.39 مليون دولار أمريكي بما في ذلك 3.2 مليون دولار أمريكي من المستفيدين، 1.1 مليون دولار أمريكي من مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي و0.09 مليون دولار أمريكي من المصرف المركزي الليبيري

المؤسسة المكلفة بالتقدير:

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المؤسسة المتعاونة:

يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية ليبيريا من أجل مشروع تمويل المجتمعات الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 45.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية ليبيريا من أجل مشروع تمويل المجتمعات الريفية

أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطرية والريفية وسياق الفقر

1- على الرغم من إحراز تحسينات كثيرة منذ نهاية الحرب الأهلية، تبقى ليبيريا دولة هشّة حيث المؤسسات والسياسات وعملية التسيير ضعيفة. وقد فرض تفشي داء فيروس الإيبولا مزيداً من القيود على القدرات المؤسسية المحدودة في ليبيريا، وأثر على الاقتصاد الوطني، وهدد بزعزعة التقدم المحرز بعد نهاية الحرب. وتُصنّف ليبيريا كبلد من أقلّ البلدان نمواً وكأحد بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل¹، وهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية. كما وصل الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد في ليبيريا إلى 400 دولار أميركي في عام 2014²، وقد سجل ارتفاعاً بنسبة 68.2 في المائة بين عامي 2000 و2013 بحسب مؤشر التنمية البشرية للعام 2014. وقد حلت ليبيريا في المرتبة 175 من بين 187 بلداً في مجال التنمية البشرية، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية فيها للعام 2013، 0.412 نقطة.

2- يُقدّر عدد سكان ليبيريا بحسب إحصاءات الأمم المتحدة بنحو 4.4 مليون نسمة مع معدل نمو سنوي قدره 2.6 في المائة. وتنتم ليبيريا بوجود شريحة شبابية كبيرة: إذ أشارت التقديرات في عام 2013 إلى أنّ 42.9 في المائة من السكّان هم دون سنّ الـ 14 عاماً. في المقابل، ينتشر الفقر بشكل كبير في ليبيريا، وهو حاد بشكل خاص في المناطق الريفية. إذ تشير التقديرات إلى أنّ نحو 51 في المائة من السكّان يعيشون في المناطق الريفية حيث يتركّز الفقر بشكل كبير، وحيث تفتقر نسبة كبيرة منهم إلى إمكانيات الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، مع تردي حالة الطرق مما يحول دون الوصول إلى الكثير من المناطق. ويعاني نحو 55 في المائة من الأسر الريفية في ليبيريا من انعدام الأمن الغذائي³.

3- يشكّل القطاع الزراعي مصدر الرزق الأساسي بالنسبة إلى 48.9 في المئة من السكّان العاملين - لاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة ومزارعي الكفاف. وتوجد بعض مزارع المحاصيل النقدية التي تضمّ المطاط

¹ قائمة بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل لسنة 2014، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

² مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي: الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، طريقة أطلس (سعر الصرف الحالي للدولار الأميركي).

³ المسح الشامل حول الأمن الغذائي والتغذية في ليبيريا، يونيو/حزيران 2013.

والكاكاو والبن وزيت النخيل وقصب السكر. وعلى الرغم من أنّ القطاع الزراعي هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، يبقى المزارعون على نطاق صغير من الشرائح الأفقر في البلاد. إلى ذلك، وقّعت ليبيريا على اتفاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا الذي التزمت بموجبه بهدف بروتوكول مابوتو القاضي بتخصيص 10 في المائة من نفقات الميزانية الوطنية للقطاع الزراعي بحلول عام 2017 (يبلغ المستوى الحالي 3 في المائة من الميزانية الوطنية). وكنتيجة لتدني الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، تستورد ليبيريا بين 50 و 60 في المائة من حاجاتها من الأغذية الأساسية، لتبقى بذلك عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

4- يتسم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الذي أعدّه الصندوق لليبيريا للفترة بين 2011-2015 بالاتساق مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا ومع السياسات الوطنية، لاسيما برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي في ليبيريا. كما تساهم ثلاثة مشاريع منفذة حالياً بدعم من الصندوق في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج وهي: (1) مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي؛ (2) ومشروع دعم تنشيط محاصيل الأشجار لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (3) ودعم شبكة اتحاد المزارعين.

5- نظراً إلى أنّ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الخاص بدولة ليبيريا قد وصل إلى منتصف مدّته، جرت مراجعة أدائه وملاءمته من أجل تحديد الوجهة المستقبلية لدعم الصندوق بموجب نظام خصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2013-2015. وقد أظهرت خلاصات مراجعة عام 2013 أنّ الأهداف الاستراتيجية المدرجة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج تبقى ملائمة ما دام الإقرار بالحاجة إلى الانتقال من مقاربات الطوارئ إلى المقاربات التنموية موجوداً. وفي هذا السياق، تشهد حاجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وألوياتهم واهتماماتهم تغيرات مستمرة. إذ يستدعي اهتمامهم المتزايد بالاستثمار الزراعي تحسين إمكانيات وصولهم إلى التمويل الريفي إلى جانب ازدياد الطلب على القروض. وقد جرى الإقرار بهذا الطلب المتزايد ضمن جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز نموّ الاقتصاديات المحلية والحدّ من الفقر على المدى الطويل. كما تجلّى اهتمام الحكومة في بناء قطاع التمويل الريفي عبر السياسات التي اعتمدها المصرف المركزي الليبيري. وفي حين أنّ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج المطبق حالياً سيختتم في نهاية عام 2015، سيتطلب برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج في نسخته الجديدة التركيز بشكل أكبر على التمويل الريفي.

ثانياً - وصف المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

6- **منطقة المشروع.** من المقرر أن يسهل البرنامج عملية إنشاء مؤسسات جديدة للتمويل الريفي المجتمعي في مناطق مختارة من مختلف أنحاء البلاد. وسيجري تحديد مواقع مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي من خلال دراسات الجدوى ومجموعة من المعايير منها درجة التزام المجتمعات المضيفة وغياب المرافق المصرفية والجدوى، علماً أن الأهداف والغايات الاستراتيجية الخاصة بالمصرف المركزي الليبري ستؤخذ أيضاً في الاعتبار. كما سيجري إعطاء الأولوية إلى المواقع التي تتسم بإمكانيات أعمال كبيرة، ومنها البلدات المركزية، حيث يكون الطلب على الخدمات المالية مرتفعاً. كما ستضم منطقة المشروع جميع المواقع التي توجد فيها مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي.

7- على الرغم من أن نطاق المشروع قُطري (باستثناء مقاطعة مونتسيرادو الحضرية)، إلا أن تنفيذ المشروع قد يغطي في البداية تجمعات عنقودية محدّدة. وسيجري استخدام المعايير التالية على مستوى الولايات أو المقاطعات من أجل تحديد المجتمعات المحلية الملائمة: (1) المؤشرات الاجتماعية والسكانية ومؤشرات الفقر من أجل تحديد المجتمعات المحلية الهشة ذات الإمكانيات العالية؛ (2) وإمكانات التكامل مع المبادرات المنفذة والمخطط لها؛ (3) وإمكانات النشاط التجاري، بما في ذلك إنتاج الكاكاو والبن، والقيمة المضافة المحتملة؛ (4) وإمكانية الحد من الفقر واستحداث الوظائف؛ (5) وإمكانية تعبئة الأسهم والمدخرات؛ (6) والطلب على الخدمات المالية، لاسيما على مستوى المجموعات منخفضة الدخل.

8- **المجموعة المستهدفة.** من المقرر أن تكون المجموعة المستهدفة الأساسية الفئة السكانية الريفية الناشطة اقتصادياً أي صغار التجار والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومجهزي الأغذية والناقلين المحليين والعمال اليدويين والحرفيين والمقاتلين السابقين. كما سيجري إيلاء اهتمام خاص إلى بلوغ النساء والشباب ورواد الأعمال صغيري النطاق، لاسيما النساء منهم. وبما أن تصميم المشروع يهدف إلى تعزيز إمكانيات الوصول إلى التمويل الريفي، ستكون عملية الاستهداف تضمينية: نظراً لأن مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي ستكون ملكاً للمجتمعات المحلية، سيكون الوصول إلى الخدمات المالية متاحاً للمجتمع المحلي برمته. كما سيستهدف المشروع بشكل مباشر 24 000 شخص من أصحاب المصلحة، على أن يكون 50 في المائة منهم كحد أدنى من النساء، و25 في المائة منهم من الشباب والشابات.

9- يأتي المشروع المقترح ليكمل المبادرات المنفذة عبر الشراكات من أجل تعظيم الأثر على المجموعة المستهدفة. ويشمل ذلك الشراكات مع منظمات المزارعين المدعومة عبر مشاريع قيد التنفيذ، والتي تبدي اهتماماً بالخدمات المالية.

باء - الهدف الإنمائي للمشروع

10- يقضي **الهدف الإنمائي** للمشروع بالحدّ من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر على قاعدة مستدامة من خلال تسهيل وصول 24 000 ريفي وأسرهم كحدّ أدنى إلى التمويل. كما يركّز **الهدف الإنمائي** للمشروع على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الريفية على أساس مستدام، من أجل تنمية القطاع

الريفي. ومن المقرر تقييم الهدف الإنمائي لهذا المشروع من خلال المؤشرات الثلاثة التالية: (1) استخدام 20 في المائة من السكان الريفيين الراشدين (فوق 16 عاما) كحد أدنى في مناطق المشروع الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي التي يدعمها المشروع ؛ (2) وحصول 50 في المائة على الأقل من المساهمين في مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي على قرض واحد كحد أدنى؛ (3) وتحقيق ما لا يقل عن 75 في المائة من مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي التي يدعمها المشروع الاكتفاء الذاتي التشغيلي بنسبة 100 في المائة بحلول نهاية المشروع.

جيم - المكونات/النتائج

11- سيهدف المشروع الذي يمتد على خمس سنوات إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الريفية المستدامة ومعقولة الأسعار في ليبيا. وتتمثل نتائج المشروع الثلاث الأساسية فيما يلي: (1) تأمين مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي لخدمات مالية فعالة وعلى الطلب لعملائها؛ (2) تقديم هذه المؤسسات الدعم التقني المهني والفعال إلى جانب خدمات الإشراف عبر هيئة عليا - هي وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف⁴؛ (3) إلى ذلك، يؤدي وجود بيئة تنظيمية وإشرافية معينة معززة إلى تعزيز قطاع التمويل الريفي. كما سيتضمن المشروع ثلاثة مكونات هي: (1) الخدمات المالية الريفية؛ (2) وإيجاد بيئة تمكينية للتمويل الريفي؛ (3) وإدارة المشروع وتنسيقه.

12- **الخدمات المالية الريفية.** يتضمن هذا المكون ثلاثة مكونات فرعية هي: (1) توفير الدعم المباشر من أجل استحداث 10 مؤسسات تمويل ريفي مجتمعي وتوسيع الدعم المقدم إلى تسع مؤسسات للتمويل الريفي المجتمعي قائمة بدعم من المصرف المركزي الليبي وأحد المصارف التجارية؛ (2) وإنشاء وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف ضمن المصرف المركزي الليبي من أجل تنفيذ المكون الفرعي 1.1 ودعم مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي؛ (3) وتقديم منحة فطرية خاصة من أجل التخفيف من آثار تفشي وباء فيروس الإيبولا. ونظراً إلى الآثار السلبية لوباء الإيبولا على مداخيل الأسر والقدرة على سحب المال والاحتياجات المالية والاحتياجات الأخرى والقدرة على الادخار، ينوي الصندوق دعم عملية تعافي مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي الموجودة إلى جانب إنشاء مؤسسات جديدة من خلال مبلغ 0.5 مليون دولار أميركي.

13- **بيئة تمكينية للتمويل الريفي.** يوفر هذا المكون المساعدة التقنية إلى المصرف المركزي الليبي من أجل تطوير إطار تنظيمي سليم للمؤسسات المالية المتلقية للودائع والائتمانية حصراً. كما سيجري التركيز على ترشيد البيئة التنظيمية في ليبيا، بما في ذلك السياسات وصيغ الإبلاغ الخاصة بمؤسسات التمويل الريفي المجتمعي، ومؤسسات التمويل الصغرى وجمعيات التسليف. ومن المقرر تحقيق ذلك بطريقة مفتوحة تضمن مشاركة أصحاب المصلحة.

14- **إدارة المشروع وتنسيقه.** ستهتم وحدة تنفيذ المشاريع العاملة تحت إشراف وحدة إدارة المشاريع ضمن وزارة الزراعة بالمكون الثالث الذي يتضمن تنسيق المشروع والرصد والتقييم والإبلاغ والإدارة المالية والإشراف

⁴ ستُنشأ وحدة المساعدة التقنية والإشراف ضمن المصرف المركزي الليبي وتتطور مع مرور الوقت حتى تعتبر قوية بما فيه الكفاية كي تتحول إلى شركة مستقلة توفر الخدمات للمؤسسات الأعضاء مقابل أتعاب.

على التوريد. كما ستكون وحدة إدارة المشاريع مسؤولة عن التنسيق بين مختلف المشاريع الزراعية التي تمويلها الجهات المانحة وتحقيق التناغم فيما بينها.

ثالثاً - تنفيذ المشروع

ألف - النهج

15- يتسم التصميم المؤسسي للمشروع بالبساطة: من خلال وجود وحدة مركزية لتنفيذ المشاريع تهتم بمجمل مشاريع وزارة الزراعة التي يدعمها الصندوق، مما يتيح تنسيق الأنشطة المالية الريفية الموكلة إلى وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف والمصرف المركزي الليبيري. وتتضمن المسؤوليات المؤسسية الأساسية ما يلي: (1) تنفيذ جميع الأنشطة العامة ضمن المكون الأول من جانب وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف؛ (2) وتنفيذ المصرف المركزي الليبيري لأنشطة المكون الثاني والتي ترتبط بصلب اختصاص البنك المركزي؛ (3) وتنفيذ وحدة تنفيذ المشاريع لجميع الأنشطة المرتبطة باختصاصها (أنظر الفقرة 19)؛ (4) وتأمين التوجيه بشأن القضايا الأساسية من جانب اللجنة التوجيهية للمشروع.

16- من المقرر أن تكون مسؤولية التنفيذ مشتركة بين وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف والمصرف المركزي الليبيري. ويتطابق ذلك مع التوافق الدولي ومفاده أن تدخلات البنوك المركزية في المشاريع يجب أن تكون محدودة بالأنشطة المرتبطة بصورة واضحة بمجالات اختصاصها الأساسية. وفي هذه الحالة، تدرج عملية تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها ضمن اختصاص المصرف المركزي الليبيري. ومن المقرر التوقيع على مذكرات اتفاق بين وحدة تنفيذ المشاريع ووحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف والمصرف المركزي الليبيري. كما سيجري التوقيع على مذكرات اتفاق بين وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف وكل مؤسسة تابعة من مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي.

باء - الإطار التنظيمي

17- ستقوم اللجنة التوجيهية للمشروع بتوجيه عمل المشروع علماً أنها ستكون مؤلفة من ممثلين من وزارة الزراعة ووزارة المالية والتخطيط التنموي والمصرف المركزي الليبيري. كما ستشرف اللجنة التوجيهية على المشروع وستوافق على جميع الدلائل والمراجعات وستوافق على خطة العمل والميزانية السنوية قبل إحالتها إلى الصندوق، إلى جانب استلام مسودات التقارير السنوية والبت في المسائل الأساسية. وبحسب المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بوحدة تنفيذ المشاريع، يجب تشكيل لجنة توجيهية خاصة بكل واحد من المشاريع القطاعية على أن تستوفي الشروط التقنية والخبرات المطلوبة.

18- جرى تشكيل وحدة لإدارة المشروعات تحت إشراف وزارة الزراعة وهي تابعة لدائرة التخطيط والتنمية ضمن الوزارة المذكورة. وهذه الوحدة مشتركة علماً وتضطلع بمسؤولية تنفيذ جميع المشاريع التي تمويلها الجهات المانحة في القطاع الزراعي. إلى ذلك، تهتم وحدة إدارة المشروعات بالتنسيق العام بين الأنشطة وتبادل

المعلومات بين الشركاء والوزارات وغيرهم من أصحاب المصلحة، إلى جانب ضمان التأزر بين وحدات تنفيذ المشاريع التابعة لمختلف الجهات المانحة.

19- تهتمّ وحدة تنفيذ المشاريع التابعة للصندوق في مونروفيا ضمن وحدة إدارة المشاريع بتنفيذ جميع الأنشطة التي يمولها الصندوق في ليبيريا في قطاع الزراعة. كما يتضمّن مجال اختصاص وحدة تنفيذ المشاريع: إدارة حسابات المشاريع والسحوبات وتوحيد خطط العمل والميزانيات السنوية وإعداد التقارير السنوية والتواصل مع السلطات الحكومية بشأن القضايا المتصلة باتفاقية التمويل (باستثناء التنفيذ التقني)، والتوثيق والتوريد وإرسال التقارير إلى الصندوق وغيره من الوكالات، والرصد والتقييم والإشراف على الدعم ومهام استعراض منتصف المدة وتقييم الأثر إضافة إلى عملية التقييم في نهاية المشروع.

جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

20- من المقرر تطوير نظام يدمج بين التخطيط والرصد والتقييم وإدارة المعرفة في بداية المشروع من أجل: (1) تزويد أصحاب المصلحة بالبيانات المطلوبة بهدف توجيه عملية التنفيذ؛ (2) وتزويد وزارة الزراعة وغيرها من أصحاب المصلحة بالمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز من أجل قياس مستوى نجاح المشروع على صعيد زيادة إمكانيات الوصول إلى التمويل؛ إضافة إلى مؤشرات أخرى؛ (3) ودعم عملية التنسيق وتعزيز التأزر مع مشاريع تنمية أخرى؛ (4) ورصد نجاح المشروع في بناء العمليات التشاركية التي تضمن المشاركة الكاملة للسكان الريفيين الفقراء؛ (5) وتزويد المجتمعات المحلية المشاركة ومؤسسات التمويل الريفي المجتمعي بالتغذية المرتجعة والتحليلات الدورية؛ (6) وتوفير المعلومات المتعلقة بإنجاز أهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج. كما ستقوم وحدة تنفيذ المشاريع بإدارة هذا النظام بالتعاون مع مختلف الشركاء.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

21- السياق الفُطري وتصنيف المخاطر. يُصنّف الخطر المتأصل في ليبيريا على أنه متوسط. وقد انخفض مؤشر مدركات الفساد في ليبيريا بشكل طفيف من 4.1 في عام 2012 إلى 3.8 في عام 2013 وإلى 3.7 في عام 2014. وبحسب تقييم الإنفاق العام والحسابات المالية الأخير الذي صدر في عام 2012، أحرزت حكومة ليبيريا تحسينات كبيرة منذ تقدير عام 2007، إلا أنّ الوضع الإجمالي لإدارة المال العام يبقى ضعيفاً بعض الشيء. كما جرى تقييم الإدارة المالية لوحدة تنفيذ المشاريع المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الصندوق الحالية كجزء من تصميم المشروع. وقد خلُص التقييم إلى أنّ ترتيبات الإدارة المالية التي تعتمد على وحدة تنفيذ المشاريع وقدرتها الراهنة ملائمة لتلبية الشروط التي يفرضها الصندوق. في المقابل، وبما أنّ ترتيبات الإدارة المالية الخاصة بالشريك الأساسي في عملية التنفيذ أي وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف غير مطبقة بعد، جرى تحديد تصنيف الخطر الأولي على أنه متوسط.

22- الإدارة المالية. ستتحمل وحدة تنفيذ المشاريع المسؤولية الأساسية عن الإدارة المالية للمشروع. بالتالي، ستقوم الوحدة بالإبقاء على مجموعة كاملة من الحسابات وفقاً لشروط الصندوق وبحسب معايير المحاسبة المقبولة دولياً. كما ستقوم الوحدة بإعداد تقارير مالية مؤقتة ومرحلية إلى جانب البيانات المالية السنوية

الخاصة بالمشروع وفقاً لمعايير المحاسبة التي يقبل بها الصندوق. إلى ذلك، ستقوم الوحدة بتفصيل جميع ترتيبات الإدارة المالية في دليل للإجراءات المالية أو في دليل إرشادي مواز يخضع لموافقة الصندوق.

23- **تدفق الأموال.** من المقرر فتح حسابين مصرفيين معينين بالدولار الأميركي في المصرف المركزي الليبيري - حساب خاص بقرض الصندوق وحساب آخر خاص بمنحة الصندوق. كما سيجري فتح حسابين تشغيليين بالدولار الأميركي في مصرف تجاري يقبل به الصندوق من أجل تلقي الأموال من الحسابين المخصصين. إلى ذلك، سيجري فتح حساب تشغيلي لتلقي الأموال النظيرة من الحكومة. وما أن يدخل تمويل الصندوق حيز التنفيذ، سيرسل الصندوق وديعة أولية إلى الحسابين المخصصين تساوي مستلزمات ستة أشهر من التنفيذ (مخصصات مؤهلة). كما سيجري صرف التمويل المقدم من الصندوق وفقاً لطلبات سحب مصادق عليها بناءً على إجراءات الصرف التي يعتمدها الصندوق والمقرر تحديدها أكثر في الرسالة الموجهة إلى المقترض.

24- **التوريد.** ستجري عمليات التوريد الخاصة بالمشروع وفقاً للإجراءات الوطنية ما دامت مطابقة للمبادئ التوجيهية التي يعتمدها الصندوق. وبطبيعة الحال، سيعتمد المشروع على لجنة التوريد المنشأة ضمن وحدة تنفيذ المشاريع في وزارة الزراعة.

25- **ترتيبات مراجعة الحسابات.** ستقوم وحدة تنفيذ المشاريع بتعيين مراجعي حسابات مستقلين يقبلهم الصندوق وفقاً للاختصاصات التي يوافق عليها الصندوق والمتماشية مع مبادئه التوجيهية الخاصة بمراجعة حسابات المشاريع. كما يجب إرسال بيان مالي سنوي موحد يشمل المشروع بأكمله إلى جانب رسالة إدارية حول ملاحظات مراجعة الحسابات الخاصة بالضوابط الداخلية إلى الصندوق في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية.

هاء - الإشراف

26- سيخضع المشروع إلى إشراف الصندوق المباشر. كما ستتظم بعثات إشراف سنوية بما في ذلك بعثات المتابعة كلما اقتضت الحاجة، بالاشتراك مع وزارة الزراعة ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي والمصرف المركزي الليبيري ووحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف ومؤسسات التمويل الريفي المجتمعي والمستفيدين. في المقابل، لن تكون عملية الإشراف على شكل عمليات تفتيش عامة، بل ستكون بمثابة فرص من أجل تقييم الإنجازات والدروس المستفادة ومن أجل التفكير في كيفية تحسين التنفيذ وتعزيز الأثر. وستشكل البعثات جزءاً لا يتجزأ من دورة إدارة المعرفة حيث يدعم أعضاء البعثة موظفي المشروع وموظفي وكالات التنفيذ.

رابعاً - تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف - تكاليف المشروع

27- تبلغ التكاليف الاستثمارية الإجمالية والتكاليف المتكررة الإضافية، بما في ذلك الطوارئ السعرية والمادية، نحو 10 860 000 دولار أميركي؛ حيث تمثل الطوارئ 3 في المائة من هذه التكاليف. كما يُقدّر مكوّن الصرف الأجنبي بحوالي 3 006 000 دولار أميركي (28 في المائة). وتشكّل الضرائب 404 000 دولار

أميركي. في حين أنّ التكلفة الأساسية تصل إلى 10 426 000 دولار أميركي علماً أنّ الطوارئ السعريّة وغيرها من الطوارئ تقدّر بحوالي 434 000 دولار أميركي. إلى ذلك، ستوفر المجتمعات المحلية المستفيدة مساهمات كبيرة (عبر شراء الأسهم)، إلى جانب مؤسسات التمويل الريفية المجتمعية (من خلال المساهمة في التكاليف التشغيلية الخاصة بها وبوحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف)، والمصرف المركزي الليبري (عبر تغطية تكلفة وقت موظفيه). ويلخّص الجدول 1 أدناه التكاليف بحسب المكونات الأساسية والمكونات الفرع.

28- تمثّل التكلفة الأساسية للمكوّن 1 - الخدمات المالية الريفية - استثماراً بقيمة 9.7 مليون دولار أميركي (93 في المائة من مجمل التكلفة الأساسية)، في حين أنّ تكلفة المكون 2 - إيجاد بيئة تمكينية للتمويل الريفي، تبلغ 313 000 دولار أميركي (3 في المائة من مجمل التكلفة الأساسية). أمّا تكلفة الإدارة والتنسيق ضمن المكوّن 3 من المشروع فتبلغ 4 في المائة من التكلفة الأساسية، أي 417 000 دولار أميركي.

الجدول 1
تكاليف المشروع بحسب المكون والجهة الممولة
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	الحكومة	الصندوق	منحة الصندوق	مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي	ليبريا	المستفيدين	المجموع
المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1. الخدمات المالية الريفية							
1. مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي	239	3.3	2 693	36.8	-	1 139	15.6
شركة المساعدة التقنية والإشراف	114	4.9	2 108	91.1	-	92	4.0
2. منحة للتعاقي الاقتصادي بعد داء فيروس الإيبولا	8	1.7	-	490	98.3	-	-
المجموع الفرعي	361	3.6	4 800	47.4	490	4.8	11.3
2. بيئة تمكينية للتمويل الريفي							
1. المساعدة التقنية المقدمة إلى المصرف المركزي الليبري	5	1.8	277	98.2	-	-	-
3. إدارة المشروع والتنسيق	31	6.7	426	93.3	-	-	-
المجموع	400	3.7	5 500	50.6	490	4.5	10.5

باء- تمويل المشروع

29- من المقرر أن يشارك في تمويل المشروع الحكومة والصندوق والمصرف المركزي الليبري ومؤسسات التمويل الريفي المجتمعي وعملائهما. سيغطي تمويل الصندوق 55 في المئة من تكلفة المشروع من خلال قرض بشروط تيسيرية للغاية مقدّم إلى الحكومة بقيمة 5.5 مليون دولار أميركي ومنحة بقيمة 0.49 مليون دولار أميركي. وتقدّر مساهمة مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي في التكاليف التشغيلية بنحو 1.1 مليون دولار أميركي (11 في المائة)، فيما تبلغ مساهمة حملة الأسهم في رأس المال السهمي 3.2 مليون دولار أميركي

تقريباً (30 في المائة). وخلال الأشهر الثلاثين الأولى، سيستضيف المصرف المركزي الليبيري وحدة المساعدة التقنية والإشراف/شركة المساعدة التقنية والإشراف وسيؤمن مديرًا لها، بكلفة إجمالية تبلغ 0.09 مليون دولار أميركي (1 في المائة). كما ستكون مساهمة الحكومة على شكل إعفاءات من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات المستوردة والمحلية كما هو مطبق وفقاً للأنظمة المعيارية للتمويل الذي يوفره الصندوق (0.4 مليون دولار أميركي، أي 4 في المائة من التكلفة الإجمالية). ويُلخّص الجدول التالي ترتيبات التمويل.

الجدول 2 تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الرسوم والضرائب	عملة محلية (بإستثناء الضرائب)	نقد أجنبي	المجموع		المستفيدين		ليبيريا		مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي		منحة الصندوق		الصندوق		الحكومة	
			%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
أولاً- التكاليف الاستثمارية																
ألف - الخدمات																
-	-	490	3.7	521	-	-	-	-	-	-	4.7	23	95.3	467	-	-
الاستشارية																
باء - حلقات العمل																
127	1 585	190	17.9	2 494	-	-	-	-	-	-	5.7	108	87.6	1 667	6.8	129
35	565	106	7.3	1 020	-	-	-	-	-	-	-	-	94.4	667	5.6	39
جيم - الأشغال																
دال - المركبات والمعدات																
110	110	568	7.4	1 036	-	-	-	-	-	-	8.4	66	77.5	611	14.2	112
والمواد																
-	140	-	1	140	-	-	-	-	-	-	100	140	-	-	-	-
هاء - المنحة																
واو - رسملة مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي																
-	3 240	-	30.1	4 210	100	3 240	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زاي - مرفق التمويل الريفي																
-	111	-	1.1	111	-	-	-	-	-	-	-	-	100	111	-	-
273	5 751	1 354	67.9	7 378	43.9	3 240	-	-	-	-	4.6	336	47.7	3 522	3.8	280
المجموع الفرعي																
ثانياً- التكاليف المتكررة																
ألف- المرتبات																
-	1 273	1 273	23.4	2 546	-	-	2.4	61	44.7	1 139	4.9	124	48.0	1 222	-	-
114	354	468	8.6	935	-	-	3.3	31	-	-	3.1	29	80.8	756	12.8	120
114	1 627	1 741	32.1	3 482	-	-	2.6	92	32.7	1 139	4.4	153	56.8	1 978	3.5	120
المجموع الفرعي																
387	7 379	3 095	100	10 860	29.8	3 240	0.8	92	10.7	1 139	4.5	490	50.6	5 500	3.7	400
المجموع																

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

30- من المتوقع أن يولّد المشروع مجموعة واسعة من الفوائد المباشرة على المستويات التالية: (1) فوائد بالنسبة إلى 24 000 مساهم ومستخدم تقريباً، إلى جانب أفراد أسرهم؛ (2) ومؤسسات التمويل الريفي المجتمعي؛ (3) واقتصاديات المجتمعات المحلية حيث تقع مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي. أما على المستوى الكلي، فسوف يجذب المشروع المعاملات المالية غير النظامية إلى القطاع النظامي وسيجعل المؤسسات المالية الريفية اللامركزية أكثر جدوى. كما ستستفيد الحكومة من عائدات ضريبية إضافية ستدفعها مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي. بالتالي، سيستفيد البلد بمجمله من تدعيم شبكة المؤسسات المالية، والتي يمكن استخدامها للتحويلات والحوالات المالية داخل البلد وخارجه. أخيراً، سيستفيد البلد من تعزيز الثقة في القطاع

المصرفي، لاسيما في المناطق الريفية، كنتيجة لتحسين الإطار التنظيمي والأنظمة الرقابية بتوجيه من المصرف المركزي الليبري. وتجدر الإشارة إلى وجود منافع أخرى على المستوى الكلي لا يمكن تحديدها كمياً عبر الطرق الاقتصادية والتحليل المالية الكلاسيكية، مثل زيادة الودائع في المؤسسات المالية النظامية وتعزيز الثقة في القطاع المالي المنظم ووجود شبكة أوسع للحوالات والمدفوعات.

31- من المتوقع أن ترتفع الفوائد الإجمالية للمشروع من 50 050 دولار أميركي في السنة الأولى إلى 2.71 مليون دولار أميركي في السنة الخامسة، وستستقر على معدل 2.8 مليون دولار أميركي تقريباً خلال الفترة الممتدة بين السنة 7-15. كما يظهر التحليل الاقتصادي أن المشروع سيولد معدل عائد اقتصادي من 17 في المائة خلال فترة الـ 15 سنة، بصافي قيمة حالية يبلغ 5.5 مليون دولار أميركي. وبالنظر إلى أن الكثير من الفوائد لا يمكن حسابها كمياً، من المرجح أن يكون معدل العائد الاقتصادي الفعلي أعلى. إذ يبين تحليل الحساسية أنه في حال بروز عوامل معاكسة، سيبقى معدل العائد الاقتصادي ثابتاً نسبياً في مواجهة ارتفاع التكاليف وتدني الفوائد والتأخيرات الزمنية.

32- تتأتى المساهمة الأكبر في معدل العائد الاقتصادي من الاستثمارات التي يقوم بها المقترضون من مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي. إلا أن عدد الاستثمارات مقيد بعدد مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي المستحدثة. ونجد بصورة موازية أن عدد مؤسسات تمويل المجتمعات الريفية التي يمكن إنشاؤها مقيد بدوره بالتمويل المتوافر لتأمين الدعم المالي والتقني. في المقابل، توجد إمكانية لزيادة عدد مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي الجديدة إلى أكثر من 10 مؤسسات جرى رصد التمويل الخاص بها. وفي حال توفير أموال إضافية، سيكون معدل العائد الاقتصادي أعلى من نسبة الـ 17 في المائة المرتقبة.

دال - الاستدامة

33- سيدعم المشروع إنشاء 10 مؤسسات جديدة للتمويل الريفي المجتمعي إلى جانب تدعيم المؤسسات التسع الموجودة حالياً. وتظهر الإسقاطات المفصلة التي تستند إلى افتراضات محافظة أن مؤسسات التمويل الجديدة ستصل إلى نقطة التعادل في السنة الثالثة أو الرابعة من دون دعم المشروع وفي السنوات الأولى أو الثانية أو الثالثة مع دعم المشروع. بالتالي، تحتاج هذه المؤسسات إلى سنتين من أجل تعبئة عدد كاف من المساهمين أو المودعين، وبلغ حجم ملائم من الأسهم والودائع، وصرف عدد كاف من القروض وتسجيل أداء سداد جيد. ومن المتوقع أن تكون منحنيات التعلم بالنسبة إلى الإجراءات الإدارية (في الأشهر الثلاثة الأولى) وإلى إدارة القرض (من الشهر السادس إلى الثاني عشر) عالية. كما ستتحسن استدامة الوصول إلى الخدمات المالية فيما تزداد مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي نضوجاً نظراً لأنها ستجذب على الأرجح مزيداً من العملاء مع الوقت. وسيؤدي ذلك إلى توليد فوائد إضافية على مستوى الاقتصاد.

34- تبدو المقارنة متكافئة بين إسقاطات هذا المشروع ونتائج برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية، وهو يقوم على مبادرة مشابهة في دولة سيراليون المجاورة، تستند كذلك إلى مفهوم مشاريع التمويل الريفية المجتمعية. فمن بين 51 جمعية خدمات مالية مستحدثة، حققت 41 جمعية (أو 80 في المائة) الاكتفاء التشغيلي بنسبة 100 في المائة بنهاية المشروع. ومن بين المصارف المجتمعية الـ 17 المستحدثة، بلغ 14 مصرفاً (أي 82 في المائة) الاكتفاء التشغيلي بنسبة 100 في المائة بحلول نهاية المشروع.

35- أما الاسقاطات الخاصة بشركة المساعدة التقنية والإشراف، فتظهر أنّ هذا الجهاز الأساسي المرتبط بمؤسسات التمويل الريفية المجتمعية سيكون قادرًا على توليد الدخل من خدمات المراجعة ومن خدمات الدعم المدفوعة. ومن المتوقع أن يغطي الدخل المنتج التكاليف التشغيلية ذات الصلة بطريقة تدريجية، من 0 في المائة في السنة الأولى إلى 26 في المائة في السنة الخامسة. وستعتمد هذه النتيجة بشكل كبير على نوعية الخدمات التي تعتمد بدورها على حجم الأسهم والودائع وعلى عدد مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي المشمولة في شركة المساعدة التقنية والإشراف. وفي حال ارتفع عدد مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي، سنتعزز استدامة شركة المساعدة التقنية والإشراف بناءً على ذلك. ومن جهة أخرى، يعتمد ذلك على توافر التمويل.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

36- تتضمن المخاطر الأساسية المرتبطة بتنفيذ المشروع: (1) المنافسة من برامج الإقراض المدعومة؛ (2) والسقوف المحددة لمعدلات الفائدة؛ (3) وقلة اهتمام المجتمعات المحلية؛ (4) وتردد المصرف المركزي الليبري في تفويض شركة المساعدة التقنية والإشراف بالقيام بجزء من السلطة الرقابية والإشرافية؛ (5) وضعف التعاون من جانب قطاع التمويل الصغرى على مستوى الجهود الرامية إلى تحسين الأطر التنظيمية. في المقابل، جرى اعتماد تدابير ملائمة للتخفيف من المخاطر، بالتالي، تُصنّف المخاطر المتبقية بعد التخفيف من المخاطر على أنها متدنية أو معتدلة.

خامسا - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

37- يتسم تصميم المشروع بالاتساق مع الصندوق على المستويات التالية: (1) الإطار الاستراتيجي 2011-2015؛ (2) وسياسة الاستهداف (2006)؛ (3) وسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (4) وسياسة التمويل الريفي؛ (5) واستراتيجية القطاع الخاص؛ (6) وسياسة المنشآت الريفية؛ (7) وسياسة الإشراف ودعم التنفيذ؛ (8) واستراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ (2010)؛ (9) وسياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية (2012)؛ (10) وإجراءات التقييم البيئي والمجتمعي.

باء - المواءمة والتنسيق

38- استراتيجية الشمولية المالية. سعت حكومة ليبيريا، عبر استراتيجيتها الوطنية لعام 2009 لتحقيق الشمولية المالية (2009-2013) إلى استحداث بيئة مالية شمولية من خلال إتاحة الوصول المفتوح إلى الخدمات المالية. ويتمثل الهدف الإجمالي من التمويل الشمولي في استحداث مزودي خدمات مالية صغرى قادرين على تحقيق الجدارة وعلى تسهيل وصول رواد الأعمال الصغرى بصورة مستدامة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. ومن أجل تحسين الاستدامة، والكفاءة، والانتشار، وحسن التسبير، سيحصل مزودو الخدمات المالية على المساعدة من أطراف فاعلين متعددين، منهم المصرف المركزي الليبري. وسيجري تطبيق استراتيجية الشمولية المالية على ثلاثة مستويات هي: (1) استحداث جهات مزودة لخدمات التمويل

الصغرى المستدامة على المستوى الصغرى؛ (2) وبناء بنية تحتية تمكينية على المستوى المتوسط؛ (3) وإيجاد بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية على المستوى الكلي.

39- باشر المصرف المركزي الليبيري مؤخرًا بصياغة استراتيجية وطنية جديدة للشمولية المالية 2014-2018. وتقضي رؤية البنك ببناء قطاع مصرفي مستدام يوفر الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية معقولة الكلفة في ليبيريا ويحسن من استخدامها. وتقضي أهدافه بما يلي: توفير الخدمات المالية؛ وتحسين الوصول إلى التمويل؛ لاسيما عبر القروض؛ ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؛ وتحسين بيئة العمل بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة إلى متوسطة الحجم؛ وتحسين محو الأمية المالية؛ وتعزيز حماية المستهلك. وقد جرى توحيد هذه الأهداف ضمن خطة عمل، توكل مسؤولية إرساء مؤسسات تمويل ريفي مجتمعي إلى المصرف المركزي الليبيري، كما إلى وزارة المال والتخطيط الإنمائي ومصرف تجاري واحد.

جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق

40- تتسم نهج عدة معتمدة ضمن هذا المشروع بالابتكار: يستند استحداث نوع جديد من المؤسسات المالية في ليبيريا إلى تجارب بلدان عدة في أفريقيا الغربية. وتشمل ابتكارات أخرى تشكيل جهاز أعلى لدعم مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي إلى جانب تعريف المساهمين عبر نظام السمات الحيوية من أجل توفير منتجات جديدة بتكلفة مخفضة، ومحاكاة ممارسات تمويل ريفية أصلية. ويندرج المشروع بحد ذاته في إطار توسيع نطاق عمل الصندوق في أفريقيا الغربية تعقيباً على مشروع التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية المنفذ في سيراليون. وعلى إثر نجاح تجربة نموذج التنفيذ، سيكون من الممكن زيادة عدد مؤسسات التمويل الريفي المجتمعي في ليبيريا من خلال هذا المشروع.

دال - الانخراط في السياسات

41- لا يتمتع نظام التمويل الصغرى في ليبيريا بالأنظمة الواضحة الضرورية لتنميته. لذلك، يهدف أحد مكونات المشروع (بإشراف مباشر من جانب المصرف المركزي الليبيري) بصورة حصرية إلى تطوير إطار قانوني جديد لهذا القطاع إلى جانب تدريب الأطراف العاملين على اللوائح والأنظمة وصيغ الإبلاغ الجديدة.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

42- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية ليبيريا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول بهذه الوثيقة.

43- وجمهورية ليبيريا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

44- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق.

سابعا - التوصية

45- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ليبيريا قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته أربعة ملايين وعشرة آلاف وحدة حقوق سحب خاصة (4 010 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ليبيريا منحة تعادل قيمتها ثلاثمائة وثمانية وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (358 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Community Finance Project"

(Negotiations concluded on 8 December 2015)

Loan Number: _____

Grant Number: _____

Project Title: Rural Community Finance Project ("the Project")

The Republic of Liberia (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).
2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.
3. The Fund shall provide a Loan and a Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing") which the Borrower/Recipient shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1.
 - A. The amount of the Loan is four million and ten thousand Special Drawing Rights (SDR 4 010 000).
 - B. The amount of the Grant is three hundred fifty eight thousand Special Drawing Rights (SDR 358 000).
2. The Loan shall be free of interest but bear a service charge of three fourths of one per cent (0.75%) per annum and have a maturity period of forty (40) years including a grace period of ten (10) years starting from the date of approval of the Loan by the Fund's Executive Board.
3. The Loan Service Payment Currency shall be the United States Dollar.
4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 July.

5. Payments of principal and service charge shall be payable on each 15 May and 15 November.
6. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Project in the amount of four hundred thousand United States Dollars (USD 400 000).
7. There shall be two accounts designated to receive funds in advance (Designated Accounts) denominated in USD, one for the Loan proceeds (Loan Designated Account) and one for the Grant proceeds (Grant Designated Account), for the exclusive use of the Project, to be maintained in the Central Bank of Liberia.
8. There shall be three Project Accounts maintained in banks acceptable to the Fund as follows:
 - (a) A Project Account (Project Account A), administered by the Project Implementation Unit (PIU).
 - (b) A Project Account (Project Account B), administered by the CBL to receive funds in order to incur expenditures under component 2.
 - (c) A Project Account (Project Account C), administered by the TASU/TASC to receive funds in order to incur expenditures under component 1.

Section C

1. The Lead Project Agency shall be the Ministry of Agriculture.
2. The following are designated as additional Project Parties: the Technical Assistance and Supervision Company (TASC), the Technical Assistance and Supervision Unit (TASU) and the Central Bank of Liberia (CBL).
3. The Project Completion Date shall be the fifth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Project directly supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of this Agreement:
 - (a) any institutional changes have been made by the Borrower/Recipient to the Project Steering Committee or the Project Implementation Unit without the prior consent of the Fund, and the Fund has determined that such changes are likely to have a material adverse effect on the Project; and
 - (b) the Project Implementation Manual, or any provision thereof, has been abrogated, waived, suspended, or amended without the prior consent of the Fund and the Fund has determined that this is likely to have a material adverse effect on the Project.
2. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:
 - (a) the Project Coordinator, Finance Manager, and Procurement Specialist shall have been duly appointed; and

(b) The Project Implementation Manual has been approved by IFAD.

3. This Agreement is subject to ratification by the Borrower/Recipient.
4. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Minister for Finance and Development Planning
Ministry of Finance and Development Planning
Broad Street
P.O. Box 10-9013
Monrovia, Liberia

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the Borrower/Recipient.

THE REPUBLIC OF LIBERIA

Authorized Representative

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. *Goal.* The overall development goal of the Project is to reduce rural poverty and household food insecurity on a sustainable basis.
2. *Objective.* The objective of the Project is to improve access to rural financial services on a sustainable basis, enabling the development of the rural sector. It shall focus on expanding and consolidating the model established in neighbouring Sierra Leone under the IFAD-supported Rural Finance and Community Improvement Project (RFCIP) which achieved good results in the creation of new and the rehabilitation of existing rural financial institutions.
3. *Target group.* The Project shall benefit the economically active rural population (petty traders, smallholder farmers, food processors, local transporters, craftsmen and artisans, as well as ex-combatants) who demonstrate an interest and willingness to expand their economic activities. Special attention will be given to women and youth in both on-farm and off-farm activities, and micro- and small-scale entrepreneurs, particularly women.
4. *Activities.* The Project is geared at enhancing access to sustainable and affordable rural financial services in Liberia. Specifically, the three main outcomes are: (i) Rural Community Finance Institutions (RCFIs) deliver demand-driven and efficient financial services to their clients; (ii) professional and efficient technical support and supervision services are rendered by an apex body (TASU/TASC) to RCFIs, and; (iii) a more conducive regulatory and supervisory environment promotes the rural financial sector. The Project will initially aim at strengthening existing RCFIs. New RCFIs will only be created once an initial feasibility study has been conducted by TASU and its results are validated by the Steering Committee. A joint review of the performance of existing RCFIs conducted by the Ministry of Finance, the Ministry of Agriculture and the Central Bank of Liberia will be completed at the beginning of the Project.
5. *Components.* The Project will consist of three Components, (i) Rural Financial Services: RCFI creation and operation; technical assistance and supervision; IFAD grant to mitigate the effect of the Ebola Virus Disease outbreak; (ii) Enabling Environment for Rural Finance, and; (iii) Project Management and Coordination.

II. Implementation Arrangements

1. *Lead Project Agency.* The LPA shall be the Ministry of Agriculture (MoA) of the Republic of Liberia, with overall responsibility for the implementation of the Project.
2. *Project Management.* The MoA shall delegate the functional and day-to-day implementation and coordination responsibilities for the Project to the Project Implementation Unit (PIU), responsible for the implementation of all IFAD-financed projects in Liberia.
3. The main *institutional parameters* shall be as follows: (a) Implementation of all grassroots operations under Component 1 will be exclusively vested with the TASU/TASC; (b) the implementation of activities related to the CBL's core mandate will be exclusively implemented by CBL; (c) beyond this, no implementation unit is required; (d) the central PIU shall take care of all activities pertaining to its defined mandate; (e) a Project Steering Committee (PSC) will be established to provide guidance on all major issues.

4. *Project Steering Committee.* The Project shall operate under the guidance of a Project Steering Committee (PSC) composed of representatives of the MOA, Ministry of Finance & Development Planning (MFDP) and the CBL. It will provide oversight over the Project, approve all relevant manuals and their changes, approve Annual Work Plan and Budgets before submission to IFAD, receive draft annual reports and take decisions over major issues.
5. *Component Implementation.* Project implementation will be vested with two institutions, the TASU/TASC and the CBL. The TASU/TASC will be fully responsible for Component 1, while the CBL will be vested with the responsibility to implement Component 2. To implement this, Memoranda of Agreement, which will be submitted to the Fund for its non-objection before being finalized, will be entered into between the PIU on the one hand and TASU/TASC and CBL on the other, respectively. Each Memorandum will include definitions of disbursement triggers; flow of funds; and accounting, financial reporting, and audit arrangements. Memoranda of Agreement will also be signed between the TASU/TASC and its affiliated RCFIs.
6. *The coordination, management and M&E of project activities* will be under the responsibility of the PIU responsible for IFAD-financed projects, reporting to the MOA, the MFDP and the CBL. The mandate of the PIU shall comprise: Project accounting, withdrawal applications, keeping of Project accounts, consolidating AWPBs, consolidating annual reports, correspondence with government authorities on issues related to the Financing Agreement (excluding the technical implementation matters), document depository, procurement, submission of reports to IFAD and other related agencies, monitoring and evaluation, preparation, guidance and supervision of the mid-term review (MTR) mission, commissioning the beneficiary impact assessment, and preparing the end-of-project evaluation. Other activities will include the preparation of and support to supervision missions.
7. *At the decentralized level,* contacts will be established between the field officers of TASU/TASC on the one hand and the County Agricultural Coordinators and District Agriculture Officers, for planning, follow-up and monitoring of interventions related to the agricultural sector. At each county where the Project would intervene, local authorities and chiefs would be involved in the initial mobilization steps and activities to ensure widespread participation and ownership of communities, to ensure that suitable locations for buildings would be found and the land donated to the new RCFIs. Partnerships with on-going projects will reinforce the complementary nature of the Project and leverage impact on the target group. Under component 1 partnerships with Credit Unions, other cooperatives and farmer organizations supported under existing projects will be attempted where these are interested in financial services. This will include the Farmers Union Network (FUN), which is supported by IFAD with Italian Government financing.
8. *Project Start-up Phase.* To facilitate a prompt start-up, the PIU shall commission technical support for the required start-up activities immediately after the entry into force of this Agreement. Resources have been allocated for part of this process. These will include: (a) the recruitment of initial staff for TASU (manager, rural finance officer, accountant, IT officer); (b) procurement of essential goods and services required during the start-up phase; and (c) conduct of the first start-up workshop with partners (MOA, CBL, MFDP, Afriland First Bank Liberia Limited (AFB), TASU).
9. *Project Implementation Manual.* The PIU shall prepare a draft Project Implementation Manual (PIM) and shall forward it to the Fund for its non-objection. If the Fund does not comment on the draft PIM within thirty (30) days after receipt, it shall be deemed to have no objection. The PIM, or any provision thereof, may not be waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior agreement of the Fund.

Schedule 2
Allocation Table

1. *Allocation of Loan and Grant Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant and the allocation of the amounts of the Loan and the Grant to each Category. All amounts are net of taxes, Government contribution and beneficiary contribution:

Category	Loan Amount Allocated (expressed in SDR)	Grant Amount Allocated (expressed in SDR)
I. Consultancies	310 000	20 000
II. Training (and Workshops)	1 090 000	70 000
III. Works	440 000	
IV. Equipment, Material and Vehicles	400 000	45 000
V. Grants and subsidies		91 000
VI. Credit (Rural Finance Facility)	70 000	
VII. Salaries & Allowances	800 000	82 000
VIII. Operating Costs	500 000	20 000
Unallocated (10%)	400 000	30 000
TOTAL	4 010 000	358 000

(b) "Salaries & Allowances" means eligible expenditures for salaries incurred by the Technical Assistance and Supervision Company under the Project Management Component.

2. *Start-up Costs.* Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of two hundred thousand USD (USD 200 000).

3. No amounts may be transferred to either the CBL or the TASU/TASC until a Memorandum of Agreement satisfactory to the Fund between it and the PIU has entered into effect.

4. The Borrower/Recipient shall ensure that independent auditors audit all the IFAD funds transferred to the implementing partners and all expenditures incurred by them in accordance with International Standards on Auditing. The audit shall disclose separately the receipt and uses of IFAD funds in an acceptable format and shall be delivered to the PIU in a timely manner to enable the PIU to provide the Fund with a consolidated audit report in the manner which the Fund shall specify.

Logical framework

Narrative Summary	Key Performance Indicators (*= RIMS indicator)	Means of Verification	Assumptions / Risks
<p>Goal: Contribute to reduction in rural poverty and household food insecurity on sustainable basis in Project areas</p> <p>Development objective: Access to rural financial services is improved on a sustainable basis, enabling development of the rural sector</p>	<ul style="list-style-type: none"> Improvement in household assets ownership index based on additional assets in project areas* Reduction in the prevalence of child malnutrition (stunting)* Increased food security (decrease in duration and frequency of hungry season)* 24,000 depositors will be serviced by the network of RCFIs 20% of the adult rural population above 16 years in project districts using financial services of RCFIs supported by the project) (disaggregated by gender/age) 50% of RCFI shareholders have received loans (disaggregated by loan size/terms, gender, age, purpose) 75% of RCFIs at 100% OSS* at project end (<i>RCFI sustainability</i>) 	<ul style="list-style-type: none"> Demographic, health, income, food security surveys UNICEF reports RIMS baseline/completion survey TASC annual and external audit reports Project monitoring reports Project supervision mission reports MTR report PCR assessment 	<ul style="list-style-type: none"> Stable political and macro-economic environment Government's monetary/fiscal policies and macro-economic reforms are conducive to poverty reduction. Commitment of all stakeholders (govt., donors, private sector) to participate in poverty reduction efforts No interest caps policy Absence of political interference into the autonomy of RCFIs Human resources capacity and experience available for RCFIs Communities willing to buy shares in RCFIs Strict compliance of RCFIs with rules and regulations Effective fraud and loss control systems in place Availability of technological solutions to reduce operating costs and fraud losses RCFIs have liquidity available (internally or through credit lines) Willingness of RCFIs to finance MSEs and smallholder farmers Agreement between CBL and TASC on RCFI support and supervision
<p>Outcome 1: RCFIs deliver demand-driven and efficient financial services to their clients</p> <p>Outputs:</p> <ol style="list-style-type: none"> RCFIs established Share capital and savings mobilized Financial products offered by RCFIs to shareholders 	<ul style="list-style-type: none"> Portfolio at risk (PAR) > 90 days* <5% (<i>RCFI performance/sustainability</i>) 90% of RCFIs clients satisfied with RCFI services 19 Savings and credit organizations (RCFIs) formed and/or strengthened* Average use of available lending resources for lending 75% Value of paid up shares and savings at project end* at least USD 42 9m 6 products offered per RCFI to shareholders 12% agricultural loans in total loan portfolio at project end Value of voluntary savings at USD 3.2 2.9 million at project end * 	<ul style="list-style-type: none"> TASC annual reports CBFI consolidated monthly reports Project monitoring reports Project supervision mission reports MTR report Client satisfaction survey PCR assessment 	
<p>Outcome 2: Professional and efficient technical support and supervision services rendered by TASU/TASC to RCFIs</p> <p>Outputs:</p> <ol style="list-style-type: none"> Financial products developed Other support services for communities rendered 	<ul style="list-style-type: none"> All RCFIs affiliated with TASC had their annual financial statements audited by TASC by the next June 30 TASC OSS 26% excluding project proceeds and non-core expenses (community training) at project end 45% of loans disbursed to women and 15% to youth (18-35 years) 1500 MSEs accessing advisory services facilitated by the project* 	<ul style="list-style-type: none"> TASC external audit reports Field reports of the micro enterprise facilitator Project monitoring reports Supervision mission reports MTR report PCR 	
<p>Outcome 3: A more conducive regulatory and supervisory environment promotes the rural financial sector</p> <p>Outputs:</p> <ol style="list-style-type: none"> Policy/ institutional framework set-up for the RF sector Technical Assistance Agency established 	<ul style="list-style-type: none"> New regulatory framework for RCFIs, CUs and MFIs in place Certificate of incorporation of TASC by end of PY 3 All RCFIs are TASC shareholders by year 5 All TASC board meetings of TASC held regularly 	<ul style="list-style-type: none"> CBL annual reports TASC annual reports Project monitoring reports Supervision mission reports MTR report PCR assessment Board minutes Certificate of incorporation Register of shareholders of TASC 	<ul style="list-style-type: none"> CBL willing to delegate some supervisory functions over RCFIs to TASC Other stakeholders in the microfinance sector willing to cooperate in the process of designing a new regulatory framework

NB.: (1) All indicators will be disaggregated by gender and age to the extent possible. (2) Reference values to be determined by the baseline survey. (3) Available lending resources are defined as total shareholder funds including donated equity minus fixed assets plus depreciation plus loan loss provisions made plus total deposits minus regulatory reserves.